قال والمستثنى المقدم نحو ما جاءني الا زيدا أحد والمستثنى المنقطع نحو ما جاءني
احد الا حمارا كذا هو القسم الثالث والرابع لا يجوز فيهما البدل اما في الاول فلعدم
قوله
جواز تقدم البدل على المبدل منه واما في الثاني فلعدم الجنسية بين احد وحمار وانما الى
فشلاثين في المتني يعلم ان استثناء البدل في مواجبهما بالطريق الاولى لانه اذا كان تقديم المستثنى
وانقطاعه ما نعين من ابدليته مع النفي الذي هو شرطهما فمع الايجاب يكون اولى قال
وحكم غير كحكم الاسم الواقع بعد الا تقول جاءني القوم غير زيد وما جاءني احد غير زيد و
غير زيد قوله قد عرفت ان المستثنى بغير واجب الجر وانه نقيض حكم الاسم الواقع بعد
الا ففي كل موضع كان المستثنى بالا واجب النصب يكون غير واجب النصب ايضا وحيث كان
جائز النصب يكون غير كذلك فتقول جاءني القوم غير زيد بالنصب كما قلت جاءني القوم الا زيدا
وتقول ما جاءني احد غير زيد بالنصب والرفع كما قلت ما جاءني احد الا زيد
والا زيد فتقول ما جاءني غير زيد احد بالنصب كما قلت ما جاءني احد الا زيد
احد وتقول ما جاءني احد حمار ايضا بالنصب كما قلت ما جاءني احد الا حمار
قال والخبر في باب كان نحو كان زيد منطلقا قوله الضرب الرابع من ضروب
الملحق بالمفعول الخبر في باب كان اي كما ان المنصوب بكان واخواتها اعني افعال الناقصة
بالمفعول
نحو منطلقا في كان زيد منطلقا وانما الحق بالمفعول لمجيئه بعد الفعل والفاعل

والفاعل كالمفعول قوله والاسم في باب ان نحو ان زيدا قائما قوله الضرب الخامس من ضروب
الملحق بالمفعول الاسم في باب ان اي المنصوب بالحروف المشبهة بالفعل نحو زيدا في ان زيدا
قائما وانما الحق بالمفعول لان كل من هذه الحروف تتضمن معنى الفعل كما سبق في باب الحروف
فاسماؤها فاعيل في الحقيقة قال والاسم المنفي الجنس اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل
عندك او مضافا مقدرا عاملا نحو لا خيرا منك عندنا قوله الضرب السادس من ضروب الملحق
بالمفعول اسم لا النافي للجنس اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل عندك او مضارعا له
اي شبيها بالمضاف نحو لا خيرا منك عندنا وانما الحق بالمفعول لان لا يحتمل النفي
فيما بعدها في سعي المفعول قال وانما المفرد فتفتح نحو لا غلام لك قوله اسم لا النافي
لجنس انما يكون منصوبا اذا كان مضافا او مضارعا له مفتوحا اي عجلت فتحة على الفتح
نكرة والمفرد احتراز عن غير المضاف والمضارع نحو لا غلام لك ولا خيرا منك
بنيي ج
قوله في فائدة جواب عند سؤال مقدر كان سائلا قال اهذا من غلام مع فتح
لي عندك فقيل في جواب لا غلام عندي لك عندي وكان من الواجب ان يقال
لا من غلام لك عندي بزيادة من ليطابق السؤال الجواب لكنه حذف فيها فوقها
من الجواب بقرينة السؤال فتضمنها الجواب واحتاج اليها شبه بذلك الحرف وانما
البناء على الفتحة فلتقرب بين البناء اللازم والعارض وانما بني على الفتح فلخفته وقد يحكم
اسم لا اذا كان معلوما نحو لا عليك اي لا بأس عليك قال وخبرا لا يحتمل بسرد الفتحة لجاز تنة

Copyright © King Saud University